

دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان –

The role of Zakat in economic and social development

*A comparative study between the Zakat Fund in Algeria and the -
- Zakat Diwan in Sudan*

أ/ شعور حبيبة

chahra_chaour@yahoo.fr

جامعة: العربي بن مهيدي – أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/05/08 تاريخ التعديل: 2018/06/10 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

تصنيف JEL: B22، F63

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام للزكاة في تحقيق التنمية، فهي بالإضافة إلى كونها عبادة مالية إلا أنها نظام بحد ذاته يؤدي - في حالة الالتزام بمقوماته وتشريعاته - إلى مخرجات إيجابية عديدة على كل من متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وهذا ما تأكد لنا من خلال عرض التجارب التطبيقية للزكاة في كل من السودان والتي تتميز بالطابع الإلزامي في عملية تحصيل الزكاة، وتجربة صندوق الزكاة الجزائري الذي يعتمد على الطابع التطوعي. والتعرف على طريقة عمل كل منهما، وكيفية تحصيل وتوزيع الزكاة والنتائج المحققة لكل تجربة، مع إجراء مقارنة بين نسبة مساهمة حصيلة الزكاة في الناتج المحلي الإجمالي لكلي البلدين، والدروس التي يمكن الاستفادة منها من أجل تطوير البنية المؤسساتية لصندوق الزكاة الجزائري بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الزكاة؛ صندوق الزكاة؛ ديوان الزكاة؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الاجتماعية.

Abstract:

The study seeks to highlight the important role of Zakat that is also a financial worship in achieving development. However, it is a system that leads –in case of commitment to its values and legislations- to many positive outcomes in both economic and social development variables. Accordingly, this has been shown through the practical experiments of Zakat in Sudan that is characterized by its obligatory nature in Zakat collection and the experience of Zakat Fund in Algeria that depends on the voluntary nature, and the way they work, and how to collect and distribut Zakat and the obtained results for each case. in addition to having a comparison between the rate of Zakat contribution in the Gross domestic product for both countries and the final result that can be useful in order to develop the institutional structure of the Algerian Zakat Fund to achieve economic and social development.

Keywords: Zakat Fund; Office of Zakat; Economic Development; Social Development.

المقدمة:

إن الزكاة باعتبارها الركن الثالث لديننا الحنيف، أرادها الله عز وجل أن تؤدي في إطار مؤسسي يحسن جبايتها وينصف مستحقيها قال تعالى أمرا نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا (التوبة 103)**، كما تولى الشرع تحديد مصارف الزكاة في قوله تعالى **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ (التوبة 60)**، حيث قامت مؤخرا وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر بتأسيس صندوق الزكاة تأسيا بهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم في القيام بجمع الزكاة ممن وجبت عليهم وإحصائها وتوزيعها على مستحقيها، وذلك للتيسير على المواطنين الذين بلغت أموالهم النصاب أداء هذه الشعيرة الدينية بطريقة حضارية ترفع الغبن والمسكنة على الفقراء وتطهر أموال الأغنياء. فالزكاة بالإضافة إلى كونها عبادة مالية وتزكية للأموال والنفوس فهي ضرورة اجتماعية واقتصادية تحقق التكافل المادي في المجتمع.

إشكالية الدراسة:

في إطار هذا السياق فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في مدى فعالية مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر في تحريك دواليب التنمية. وفي هذا السياق تتجلى إشكالية بحثنا في التساؤل الأساسي التالي:

ما هي آثار الزكاة على كل من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل إلى جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هو مفهوم الزكاة؟ وما هي الآثار المترتبة عن تطبيق نظام الزكاة؟
- 2- ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري؟
- 3- ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

السوداني؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي أصبحت تكتسبها الزكاة، حيث نجد أن جميع الأنظمة الاقتصادية تهدف إلى إيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، والإسلام أول نظام ينقل هذا الهدف إلى الواقع العملي بما شرعه من أسس سليمة تؤدي إلى تحقيق هذا التوازن، على رأسها الزكاة التي تعتبر مرتكز المالية العامة للاقتصاد الإسلامي. والزكاة بما تتطوي عليه من جوانب اقتصادية واجتماعية لا توتي ثمارها وتحقق وظائفها على الوجه الأمثل إلا إذا قامت الدولة على شؤون جمعها وتوزيعها في إطار مؤسسي مقنن ومنظم، فهي ليست صدقة تطوعية أو إحسان موكولا إلى الأفراد كل حسب إيمانه وهواه، بل هي صدقة إلزامية وحق مفروض في الأموال إذا تحققت فيها شروط معينة. وهذا ما دفع بالعديد من الدول الإسلامية خلال الفترة الأخيرة إلى إدخال الزكاة في نظمها الاقتصادية كل حسب طريقته، ومن بين هذه الدول الجزائر التي أسست صندوق الزكاة من أجل تفعيل دور الزكاة وتحقيق الأهداف التي خطتها لها الشريعة الإسلامية على ضوء التعليمات الربانية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- عرض الإطار الفكري والنظري للزكاة كشعيرة دينية وعبادة مالية؛
- إبراز أهمية الزكاة وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- دراسة وتحليل وتقييم تجربة مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر وتجربة ديوان الزكاة في السودان ومدى مساهمتهما في التنمية.

منهجية الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة ونظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل التطرق إلى الإطار النظري للزكاة من جوانبه المختلفة والذي حضى باهتمام العديد من الباحثين سواء في مجال الشريعة أو في مجال الاقتصاد. وكذا الاعتماد على المنهج المقارن، من خلال التطرق إلى واقع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل من مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر، وديوان الزكاة في السودان وهذا بالاستعانة بالمعطيات الإحصائية. وذلك بالاعتماد على أدوات البحث المختلفة.

خطة الدراسة: تتناول الدراسة ثلاث محاور هي:

المحور الأول: التعريف بالزكاة، وآثار الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

المحور الثاني: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر؛

المحور الثالث: تجربة ديوان الزكاة في السودان؛

أولا: التعريف بالزكاة، وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جاء في لسان العرب: " أصل الزكاة في اللغة: الطهارة، والفناء، والبركة، والمدح وكله قد

استعمل في القرآن والحديث". (أحمد محمد أحمد أبو طه، 2014، ص3)

حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص، ويعتبر في وجوبه الحول

والنصاب. (الموسوعة الفقهية، مادة زكاة، المجلد 23، ص22).

الزكاة شرعا حق مقدر بتقدير الشارع، بمعنى أن القرآن والسنة هما اللذان حددا وعاء الزكاة، ونصابها، وسعرها، ومستحقها، وهما اللذان عهدا إلى الدولة أو ولي الأمر مسؤولية تحصيلها وصرفها في أوجهها المحددة.

كما تكفلت الأحاديث الشريفة بتحديد أوعتها المختلفة، وأنصبة كل وعاء، سواء كانت أموالا ظاهرة (الزروع والثمار والأنعام...) أو باطنة (النقدين الذهب والفضة والركاز...). ثم أسهب الفقهاء في تفصيل أحكامها، والتدقيق في نوازلها (مستجداتها) عبر الأزمنة والعصور.

وقد اتفق المنظرون من علماء الدين والاقتصاد والاجتماع وغيرهم على الآثار الايجابية للزكاة على الفرد والمجتمع على حد سواء، ومساهمتها في تحسين جميع جوانب الحياة للمجتمعات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص الجانب الاقتصادي، حيث تساهم الزكاة في:

- 1- إعادة توزيع الثروة والدخل؛ (السيد محمد أحمد السريتي، 2014)
- 2- زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومنها الرفع من مستويات المتغيرات الكلية للاقتصاد، في بتحسينها لمستويات الاستهلاك، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج لتغطية هذا الطلب، مما ينتج عنه زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار والاستثمار، وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب على مستوى الاستهلاك مرة أخرى، وهو ما يعرف بأثر مضاعف الزكاة؛ (منذر قحف، 1997)
- 3- كما تحارب الاكتناز، وبالتالي تعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية؛
- 4- وتساهم الزكاة في تحقيق التوازنات الاقتصادية، معالجة الأزمات من بطالة وتضخم وغيرها؛
- 5- زيادة المنفعة الحدية للأموال، وإعادة الغارمين (المديدين) العاجزين على تسديد ديونهم إلى دائرة الاقتصاد.

أما من الجانب الاجتماعي فهي تعمل على: (يوسف القرضاوي، 2006)

- 1- محاربة الفقر وما يترتب عليه من آفات تفتك بالمجتمعات؛
- 2- تحقيق التكافل الاجتماعي، وبالتالي تحقيق الأمن لأفراد المجتمع؛
- 3- كما تعتبر نظاما للضمان الاجتماعي، يكفل الحياة الكريمة للفئات الضعيفة في المجتمع؛

ثانيا: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر

في سنة 1991، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم توزيعها على الفقراء والمساكين ومنح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على المشروع اسم صندوق الزكاة

1- تعريف صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان 1411 هـ الموافق ل 25 مارس 1991 م، ويتشكل الصندوق الذي تأسس عام 2003م من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

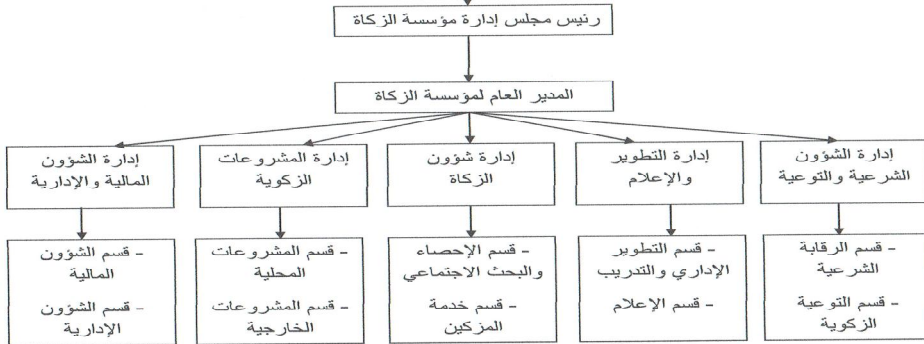
أ - **اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:

رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزمكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ب - **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزمكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

ج - **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزمكين.

الشكل (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة في الجزائر



المصدر: دمان ديبج محمد: "مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي"، رسالة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

2- أهداف صندوق الزكاة: من بين الأهداف التي يصبو صندوق الزكاة إلى تحقيقها

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة، والتي هي ركن أساسي من أركان الإسلام وإحياءها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم؛

- جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية؛

- توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية؛

- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو والتلفزة والجرائد والانترنت... الخ.

3- أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

- لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع على قنوات صرف الزكاة؛

- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزمكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القوائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

طرق جمع الزكاة بالصندوق:

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية الجباية وبهدف تعزيز ثقة المزمكين:

1- الصناديق المسجدية: حيث توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته إلى الصناديق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية.

وتقوم تجربة جمع الزكاة في الجزائر على أساس التطوع فهي ليست إجبارية بقوة القانون بل هي تطوعية من المزمكين وفق رغبتهم وثقتهم ودون تدخل أي طرف خارجي، وبغية تفعيل عملية جمع الزكاة وزيادة الحصيلة يتم اعتماد طريقة الجمع في المساجد حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها في توضيحها للمجتمع أولاً ثم الأشخاص ثانياً، تفادياً لأي مشاكل أو تجاوزات، وقد تم اعتماد هذه الطريقة على مستوى المساجد المركزية أو التي تقع وسط المدن، مع وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع أهمها:

- يجب أن يكون كل صندوق مقل بقليلين أحدهما مخصص لإمام المسجد والآخر لأحد كبار المزمكين أو رئيس لجنة المسجد.

- يجب وضع الملصقات الخاصة بحملة الزكاة للسنة المعنية على كل الصناديق الموضوعة داخل المساجد والمخصصة لعملية الجمع.

- يعمل الإمام على إعلام المصلين بأهمية الزكاة ويرغبهم في دفعها لصالح الصندوق ويوضح لهم أهم الإجراءات المعتمدة في عملية الجمع داخل المساجد.

2- الجمع عن طريق المراكز البريدية:

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلاً للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية باستعمال:

أ - **الحالة البريدية:** يمكن للمزكي أن يستعمل الحالة البريدية أو ما أطلق عليها اسم "حالة الزكاة"، وتحتوي على رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني وهي تشمل البيانات المتعلقة بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.

ب - **الصكوك:** تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها، بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة وهذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 4780/10) بواسطة حالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام والحروف وهذا مراعاة للبنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج. والجدول التالي يبين تطور الحصيلة الوطنية لإجمالي الأموال المجمعة، منذ 2003:

الجدول رقم (01): تطور حصيلة الزكاة للفترة (2003-2017) الوحدة: دينار جزائري

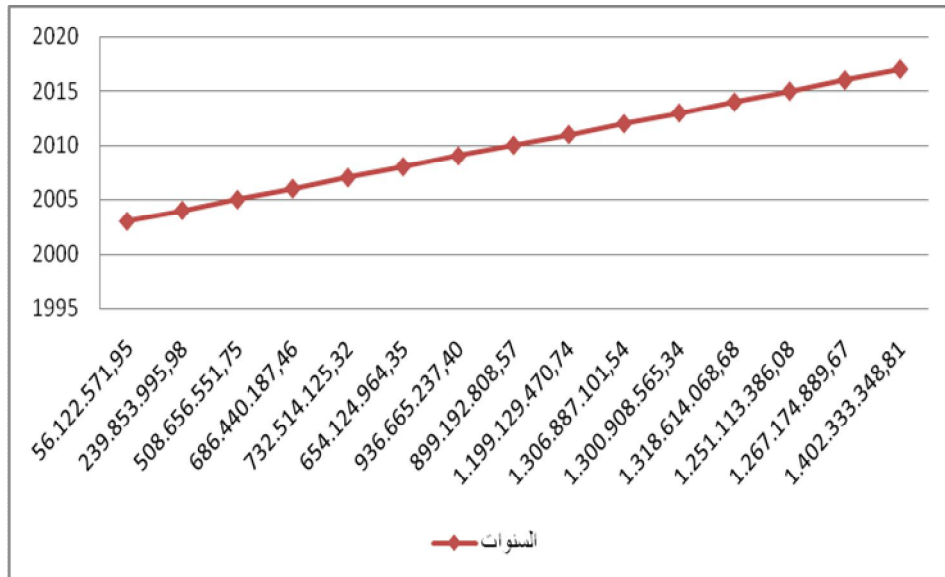
السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25.728.172,50	30.394.399,45	000	56.122.571,95
2004	114.916.162,00	108.370.579,98	16.567.254,00	239.853.995,98
2005	172.171.989,66	335.761.165,55	723.396,54	508.656.551,75
2006	215.220.889,36	439.099.934,34	32.119.363,76	686.440.187,46
2007	258.163.416,08	435.507.262,68	38.843.446,56	732.514.125,32
2008	240.960.757,50	370.048.773,87	43.115.432,98	654.124.964,35
2009	304.969.465,00	589.548.578,23	42.147.194,17	936.665.237,40
2010	322.074.119,50	536.621.104,24	40.497.584,83	899.192.808,57
2011	373.399.511,00	781.299.800,17	44.430.159,57	1.199.129.470,74

2012	444.705.479,00	801.478.212,80	60.703.409,74	1.306.887.101,54
2013	445.955.947,81	779.147.643,48	75.804.974,05	1.300.908.565,34
2014	437.563.081,20	804.303.736,90	76.747.250,58	1.318.614.068,68
2015	473.417.555,00	685.984.292,68	91.711.538,40	1.251.113.386,08
2016	515.318.879,00	678.716.480,94	73.139.529,73	1.267.174.889,67
2017	565.521.980,09	721.053.537,62	115.757.831,10	1.402.333.348,81
المجموع	4.910.087.404,70	8.097.335.502,93	752.308.366,01	13.759.731.273,64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والوثائق التي تم الحصول عليها من صندوق زكاة الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن هناك تصاعداً في وتيرة تحصيل زكاة الأموال على المستوى الوطني ولو أن المبالغ المحصلة لا ترقى إلى المبالغ الحقيقية الزكوية المطلوبة بالجزائر، حيث بلغ عام 2003 حوالي 56 مليون دينار، لتتضاعف بأكثر من أربعة أضعاف ببلوغها قيمة 239 مليون دينار عام 2004، كما شهدت أيضاً تصاعداً في قيمة الحصيلة الوطنية عام 2005 وحقق ارتفاعاً بنسبة تتعدى 200 مقارنة بالعام 2004، وتستمر في الارتفاع لتصل عام 2017 إلى قيمة 1402 مليون دينار جزائري وتتضاعف النسبة إجمالاً بالنسبة لسنة الأساس 2003 إلى أكثر من 25 مرة وهذا راجع إلى تحسين آليات الرقابة والشفافية والتنظيم وزيادة التوعية الإعلامية التي انتهجتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من خلال الحملات التي تنظمها كل سنة. وهذا ما يؤكد محنى تطور حصيلة الزكاة في الجزائر التالي:

الشكل رقم (02): منحني تطور الحصيلة الوطنية للزكاة خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم (02): التوزيع النسبي لمصادر الزكاة

نسبة مئوية

زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
4.910.087.404,70	8.097.335.502,93	752.308.366,01	13.759.731.273,64
36	59	5	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانياً: طرق توزيع الزكاة:

إن عملية توزيع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري تتم وفقاً لما جاءت به التعليمات الوزارية والمستندة إلى اجتهادات بعض الفقهاء فيما يتعلق بعملية الاستثمار، أما عن طريقة توزيع هذه الأموال فإنها تتم كما يلي:

حددت التعليمات الوزارية أهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة، حيث نص المنشور الوزاري رقم 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425 هـ 2004 م، حيث جاء فيها:

سيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداورات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغاً سنوياً أو سداسياً (كل ستة أشهر)، أو ثلاثياً (كل ثلاثة أشهر)، وهناك جزء من أموال الصندوق يذهب إلى الاستثمار لصالح الفقراء عن طريق منح القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة. (مسعودي زكريا، 2012، ص ص 18-19)

ورغم حداثة صندوق الزكاة في الجزائر إلا أن نشاطاته كان تصبو لتشمل مختلف المجالات الاستهلاكية والإنتاجية. فمنذ نشأة هذا الصندوق ومعظم موارد الزكاة المحصل عليها يتم توجيهها في شكل مبالغ مالية للمستحقين من الفقراء، حيث أن تفصيل نسب الصرف توزع كما يلي:

- إذا كانت الحصيلة أكبر من 5 مليون دينار جزائري فإن 50 % منها يوجه للفقراء والمساكين، و 12,5 % لسهم العاملين عليها وتكاليف النشاط الزكاتي.
- إذا كانت الحصيلة : أقل من 5 مليون دينار جزائري فإن 87,5 % منها يذهب للفقراء والمساكين و 12,5 % لسهم العاملين عليها وتكاليف النشاط الزكاتي. أما النسبة المتبقية فتخصص للمشاريع الاستثمارية.

وقد بلغت حصيلة الزكاة سنة 2017 حوالي 1.402.333.348,81 دج استفادت منها ما يقارب 268832 عائلة فقيرة. وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (02): توزيع حصيلة الزكاة

السنة	زكاة المال (الوقت)	زكاة الزروع والشجر	زكاة الفطر	مجموع الطلبات	مج المستفيدين
	عدد الطلبات عند المستفيدين	عدد الطلبات ع المستفيدين	عدد الطلبات عند المستفيدين		
2003	5.842	5.581	427	21.997	28.005
2004	39.106	27.465	5.064	146.406	190.576
2005	74.325	62.564	3.991	120.376	198.692
2006	98.429	80.934	15.026	146.586	260.041
2007	105.195	85.511	16.279	172.618	294.092
2008	99.278	76.586	18.348	159.653	277.279
2009	96.396	79.667	12.880	202.082	311.358
2010	106.645	84.428	12.653	180.218	299.516
2011	128.354	106.510	13.075	181.942	323.371
2012	128.883	103.419	14.106	190.940	333.929
2013	150.555	106.915	45.341	186.564	382.460
2014	116.844	94.888	37.709	172.045	326.598
2015	133.876	107.876	18.633	159.876	311.926
2016	130.058	116.015	11.666	171.925	313.649
2017	100.794	87.801	26.248	169.425	296.467

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق الزكاة.

من خلال الجدول رقم:02 تبين أن هناك تصاعداً في وتيرة عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق خلال الفترة (2003-2017) على المستوى الوطني، حيث بلغت عدد العائلات المستفيدة من الزكاة عام 2003: 28005 عائلة، ليتضاعف هذا العدد حوالي 5 خمس مرات عام 2004، حيث وصلت عدد العائلات المستفيدة إلى 128858 عائلة، كما شهدت أيضاً تصاعداً في عدد العائلات المستفيدة خلال السنوات المتتالية لتصل عام 2017 إلى 268832 عائلة تكفل بها الصندوق من أموال الزكاة، هذا راجع إلى تطويع آليات الرقابة والتوزيع والتنظيم التي انتهجتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وبغية تفعيل دور الصندوق الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقاً للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق والتي تركز على أن أساس عمله مبني على فكرة " لا نعطيهِ ليبقي فقيراً إنما ليصبح مزيكاً"، وأن صندوق الزكاة يجب أن يكون مميزاً من حيث تطبيقاته، خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاته، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق، وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها يكون البنك وكلاء تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة".

وفي ضوء ذلك قامت الجهة الوصية بحملات تحسيسية لشرح تدابير الاستثمار في أموال صندوق الزكاة وعقد أيام دراسية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بهذه التدابير مثل، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وغيرها.

وقد تم تخصيص ميزانية للاستثمار تقدر ب % 37,5 من إجمالي حصيلة الزكاة، ويوضح الجدول الآتي تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة الجزائري: الجدول رقم (04): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة في الجزائر للفترة 2004-2014:

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
ع المستفيدين	138	355	565	776	625	531	710	901	1049	1213	606	7469

المصدر: تقارير صندوق الزكاة في الجزائر

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن توجيه أموال الزكاة نحو تشجيع الاستثمار في تطور مستمر حيث يتراوح مبلغ التمويل من 120000 دج إلى 230000 دج لكل مشروع يستفيد منه الأشخاص المستحقين حسب الأولوية على أساس قاعدة الأشد تضررا والأكثر نفعاً، وعلى الراغب للاستفادة من التمويل تقديم ملف أوليا يدرس على مستوى الهيئة الوسيطة كبنك البركة مثلاً، كما تتطلب عملية الاستفادة والشروع في الاستثمار مجموعة من الإجراءات يساهم فيها كافة الفاعلين (فرحي محمد وبوسبعين تسعديت، ص ص6-7).

حيث أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع على الأقل، وتم توزيع حوالي 7469 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014، وبافتراض أن كل قرض سيؤدي إلى توظيف شخصين على الأقل، نستنتج أنه في سنة 2014 يتم توظيف 14938 شخص بطل على الأقل، ويعتبر هذا الأثر أثر مباشر للقروض الممنوحة بغض النظر عن الآثار غير المباشرة للمشروعات المستحدثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تجميد تخصيص حصة من حصيلة الزكاة لمنح القروض الحسنة منذ سنة 2014 بموجب مرسوم وزاري، نتيجة امتناع أغلب المدينين من إرجاع ما عليهم من ديون، واقتصار الصندوق على إعادة منح ما تم استرجاعه في شكل ون حسنة جديدة¹.

ثالثاً: تجربة ديوان الزكاة في السودان:

لقد أضحت الزكاة في السودان إحدى المعالم البارزة في منظومة النسيج الاجتماعي للدولة وانتشرت في كافة الولايات والمحليات والمناطق ريفاً وحضراً ليلبغ عطاؤها مستحقه. وإن التطور الفقهي والعملي الكبير الذي انتظم مسيرة الزكاة في السودان أكسبها بعداً إقليمياً وعالمياً باعتبارها تجربة رائدة.

النشأة والتطور:

يعتبر ديوان الزكاة منذ إنشائه أحد المؤسسات الرئيسة بالبلاد لمعالجة قضايا الفقر، وهو أحد الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسات الكلية والقطاعية للدولة الرامية لمعالجة الفقر وتحقيق نهضة الإنسان السوداني وتقدمه. ولذلك ينتهج جملة من الوسائل والطرق ويعمل بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف هذه السياسات تميز السودان بالتدرج في تطبيق الزكاة، وذلك على خمس مراحل، ففي المرحلة الأولى توقف تحصيل الزكاة بواسطة الدولة في العهد الاستعماري وجزء من العهد الوطني، وفي العام 1980 م صدر قانون صندوق الزكاة. أما المرحلة الثانية، فقد تمثلت في صدور قانون الزكاة والضرائب في 14 مارس 1984 م، وقد نتج عنه ازدواجية الجهاز الإداري مما أدى إلى إحداث خلل شاب الزكاة كنظام مالي إسلامي، لذلك كان لابد من فصل الضرائب عن الزكاة، وقد تميزت المرحلة الثالثة باستصدار قانون الزكاة في عام 1986 م والذي تضمن نص إلزامية دفع الزكاة وفصل الزكاة عن الضرائب وإنشاء ديوان قائم بذاته للزكاة، وتم منحه الاستقلال الداخلي التام. أما المرحلة الرابعة فقد شملت إصدار قانون الزكاة لسنة 1990م، وذلك بهدف سد بعض الثغرات في القانون السابق ومعالجتها وتعتبر المرحلة الخامسة هي الأخيرة، حيث صاحبها إصدار قانون الزكاة لسنة 2001 م، والذي أصبح هو المرجع الأساسي لديوان الزكاة. وقد جاء قانون 2001 من أجل التوسع ومواكبة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع (نصر الدين فضل المولا محمد، دون تاريخ). هذا ويعمل الديوان على تحقيق الأهداف التالية:

أهداف ديوان الزكاة: (عبد المنعم محمد الطيب، 2011)

الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه الديوان بأن يأتي المزكي بزكاته طيبة بها نفسه.

1- حسن توظيف مال الزكاة في مصارفه المحددة شرعاً ؛

2- تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل وذلك بالعناية

بالفقير وتوفير متطلبات حاجياته الأساسية من المأكل والمشرب والعلاج والملبس

والمأوى؛

- 3- تحقيق فلسفة الإسلام الاقتصادية في تخفيف وطأة الفقر وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع وإعمار الأرض؛
- 4- تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتركيز النفس؛
- 5- الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس؛
- 6- تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها؛
- 7- تلقي وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي؛

الخصائص والملامح العامة لتجربة الزكاة في السودان:

من خلال القراءة التحليلية لقانون لسنة 2001، ولائحة الزكاة لسنة 2004، يمكن القول بأن البنية التشريعية لديوان الزكاة في السودان تتمتع بالخصائص التالية:

- 1- اعتبار ديوان الزكاة هيئة إدارية مستقلة ذات شخصية معنوية: نص قانون الزكاة على أن ديوان الزكاة هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تدار بقانون ولوائح ونظم خاصة، ولا تكون خاضعة للنظام الإداري الحكومي إلا فيما ينص عليه القانون. (محمد عبد الحميد فرحان، 2010، ص52)

- 2- ولاية الدولة على الزكاة: يؤكد التشريع السوداني بموجب قانون خاص ينظم شؤون الزكاة أن الولاية على الزكاة هي شأن سلطاني يعطي الجهاز المكلف بها حق الاستيفاء للفرائض الواجبة على الأموال بقوة القانون ويعاقب من يمتنع عن ذلك كما كلف إدارة الزكاة (الديوان) في المادة 3/5 من قانون الزكاة لسنة 2001، أن عليه أن يعمل على تأكيد سلطان الدولة المسلمة وجمع إيرادات الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها. تطبيق النظام الفيدرالي في إدارة الزكاة، حيث يوزع الديوان السلطات بين الأمانة العامة والأمانات الولائية ويكون المجلس الأعلى لأمناء الزكاة على مستوى المركز ومجالس أمناء الولايات على المستوى الولائي ومجالس التنسيق الزكوية على المستوى المحلي ولجان الزكاة القاعدية على مستوى القرى والفرق والأحياء.

3- التوسع في الآراء الفقهية: لم يلتزم ديوان الزكاة بمذهب محدد واستهدف من ذلك استيعاب كل الآراء الفقهية التي توجب الزكاة على جميع الأموال تحقيقا لمصلحة الفقراء والمساكين.

4- عدم التسوية بين المصارف (مبدأ المفاضلة): يأخذ قانون الزكاة لسنة 2001 برأي جمهور الفقهاء في عدم التسوية بين المصارف الثمانية، حيث يقوم المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بتوزيع النسب السنوية لكل مصرف حسبما تحدده المصلحة العامة واحتياجات كل فئة.

5- المرونة في التشريع: تميز تطبيق الزكاة في السودان بالمرونة وذلك لاستيعاب المستجدات والمتغيرات المختلفة، يتضح ذلك من خلال مراجعة القانون خلال العقدين السابقين أربع مرات، حيث بدأ القانون الأول بطوعية الزكاة والثاني بإلزاميتها، والثالث بفك الارتباط بينها وبين الضرائب، وعمل التعديل الرابع على تطوير الإدارة، والدقة في الاختيارات الفقهية والاستيعاب للقضايا المعاصرة في الجباية.

6- توسيع مفهوم المال الخاضع للزكاة: أخذ القانون بالفقه الموسع للزكاة، ويعتمد الرأي الموسع على آراء بعض الفقهاء من المالكية والحنابلة والهادوية من الزيدية وأيده بعض العلماء المعاصرين.

7- اعتبار المواطنة والإقامة معيارا لوجوب الزكاة: يعتمد قانون الزكاة لسنة 2001 على مبدأ المواطنة وملة الإسلام أساسا لوجوب الزكاة، فكل المواطنين السودانيين المسلمين تخضع أموالهم للزكاة سواء كانت داخل أو خارج السودان. وكذا مشاركة المسلمين غير السودانيين المقيمين داخل السودان في قيم التكافل والتراحم والخضوع للأحكام الشرعية التي ينظمها قانون الدولة المسلمة.

8- توسيع المؤسسات الرقابية والشورية: يتضح ذلك من تكوين المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بالمركز، مروراً بمجالس أمناء الزكاة بالولايات، ثم مجالس التنسيق في المحليات، وأخيراً اللجان القاعدية، على مستوى القرى والفرقان والأحياء. (لأمين علي علوة، 2011)

9- اعتبار الرقابة الشرعية وتوسع دائرة الإشراف واتخاذ القرار: يركز قانون الزكاة السوداني على إبراز أهمية الرقابة الشرعية وذلك بإعطاء دور أكبر للعلماء الشرعيين، سواء من خلال لجان الإفتاء التي منحها الصلاحيات والاختصاصات، التي تجعل منها أداة رقابية وإشرافية مهمة، أو من خلال ضرورة تمثيلهم في المجلس الأعلى للزكاة، أو مجلس أمناء الزكاة على مستوى كل ولاية، أو من خلال لجان التظلمات التي يشترط في أعضائها العلم والعدل والكفاءة والتي عد القانون قراراتها نهائية وملزمة للمستويات التنظيمية التي تناظرها.

10- المرونة في توزيع المصارف: حدد قانون الزكاة المصارف التي تصرف فيها حصيلة الزكاة بالمصارف الشرعية الثمانية المعروفة، حيث كان القانون مرنا في تطبيق سياسة صرف أموال الزكاة، إذ أعطى للمجلس الأعلى الحق في تحديد سياسات وموجهات الصرف على المصارف المختلفة بحسب الظروف. كما أن اللائحة الخاصة بالقانون قررت مبدأ عدم الالتزام بالبعد المكاني في توزيع أموال الزكاة، حيث قسمت أموال الزكاة التي تم جبايتها في الولايات إلى مصارف محلية توزع في نفس الولاية التي تم جبايتها فيها، وهي (الفقراء، والمساكين، والغارمون، وابن السبيل)، ومصارف مركزية، وهي: (العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، وفي سبيل الله)، ويتم توزيعها في أي مكان يراه الأمين العام والمجلس الأعلى لأمناء الزكاة حتى لو كان ذلك المكان خارج السودان، إذا كان أي من السودانيين خارج البلاد مستحقا للزكاة.

11- تمتع الجهاز التنفيذي للديوان بسلطات إدارية واسعة:

لنقوية وتمكين ديوان الزكاة من الوصول إلى الأموال والأشخاص الخاضعين للزكاة منح القانون موظفي الديوان سلطة دخول، والمعاينة والإطلاع على المستندات، بغرض تحديد المقدار الصحيح للزكاة، كما منح الإدارة التنفيذية للديوان سلطة الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول. كما منح القانون ديوان الزكاة سلطة إيقاع العقوبات التي تضمن ردع كل من يتحايل أو يتهرب أو يمتنع عن أداء الزكاة المستحقة عليه شرعا. ومن السلطات التي

منحها القانون لديوان الزكاة كذلك، سلطة إصدار شهادات أداء الزكاة، حيث لا يجوز للسلطات المختصة منح أي مستندات أو تسهيلات تخول حقوق وامتيازات مالية لصاحب الطلب إلا بعد إظهاره للشهادة.

12- امتياز أموال الزكاة عن الديون الأخرى في حالة التصفية:

أي أن دين الزكاة أيا كان نوعه أو مصدره، يعد من الديون التي لها الأولوية في التحصيل، قبل أي دين آخر مستحق على من وجبت عليه الزكاة عند تصفية أمواله.

13- جواز استثمار أموال الزكاة:

على الرغم من أن القانون لم ينص بشكل صريح على ذلك، إلا أن هذه الخاصية يمكن استنباطها من نص المادة رقم: (6/28) في لائحة الزكاة لسنة 2004، والتي نصت على أنه يجوز للأمين العام للديوان توظيف أموال الزكاة وفقا للحاجة بشرط موافقة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة، وكذا بشرط عدم الإخلال بالمصارف الشرعية الثمانية. (محمد عبد الحميد محمد فرحان، 2009)

الهيكل التنظيمي: ويتشكل على النحو التالي:

أ - المستوى الأول: الوزير: وهو الوزير المسؤول عن الزكاة، وهو في الوقت الراهن وزير الرعاية الاجتماعية وتنمية المرأة وشؤون الطفل.

ب- المستوى الثاني: ويتكون من:

- المجلس الأعلى لأمناء الزكاة: وهو السلطة العليا التي تحدد سياسات الجباية والمصارف وتراقب وتحاسب الإدارات التنفيذية لمؤسسة الزكاة. فهو يمثل الجهة التشريعية للديوان، وهو المرجع النهائي بكل ما يتعلق بالديوان.

- لجنة الإفناء: وهي لجنة مستقلة عن الجهاز الإداري التنفيذي تراقب وتحدد السلامة الشرعية لجميع أعمال الجهاز الإداري التنفيذي.

ج- المستوى الثالث: الجهاز الإداري التنفيذي لديوان الزكاة: أو السلطة التنفيذية: ويرأسها الأمين العام والذي يعينه مجلس الوزراء ويحدد مخصصاته، ويقع عليه عبء تنفيذ السياسات المجازة بواسطة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة.

المستشار القانوني، مركز المعلومات، مدير المكتب التنفيذي، ومعهد علوم الزكاة حيث جاءت فكرة إنشائه في سنة 1994م كإحدى توصيات مؤتمر الزكاة الأول لتكون الانطلاقة الحقيقية له

في 2001م، ويهدف هذا المعهد إلى تطبيق فقه الزكاة على أرض الواقع، وتنمية قدرات الباحثين في مجال علوم الزكاة وتطوير العاملين في الديوان وإكسابهم المهارات اللازمة لتحسين أدائهم حتى يحققوا الرسالة المناطة بديوان الزكاة.

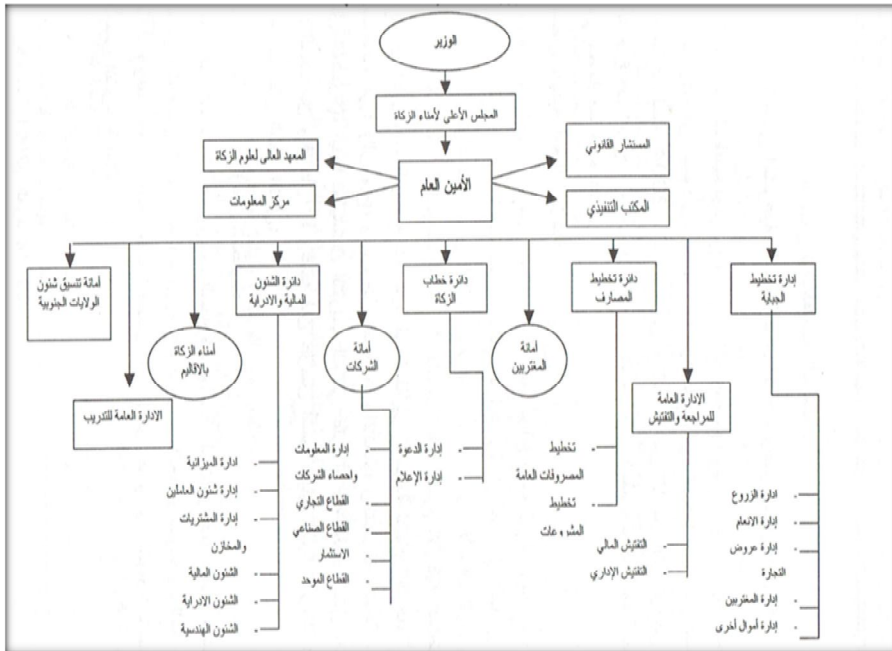
د- المستوى الرابع: ويتكون من:

- مجالس أمناء الزكاة بالولايات: لقد تم إنشاء مجالس لأمناء الزكاة في كل ولاية من ولايات السودان حيث تكون خاضعة لإشراف المجلس الأعلى وملتزمة بتنفيذ توجيهاته وقراراته، وتقوم بمراجعة إقرار الموازنة السنوية والحساب الختامي للديوان.

- الجان الزكاة القاعدية:

وهي تشكل البعد الشعبي للجهاز الإداري التنفيذي وتعمل معه بتنسيق وتعاون في عمليات جمع وصرف الزكاة على مستحقيها. (التجاني عبد القادر أحمد، 2016) والشكل التالي يلخص لنا مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لديوان الزكاة في السودان:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لديوان الزكاة في السودان



المصدر: محمد عبد الحميد محمد فرحان، "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دراسة تطبيقية"، دار الحامد للنشر، الأردن، 2009، ص 63.

أساليب تحصيل الزكاة:

تعتبر الجباية النشاط الرئيس - بالنسبة للديوان - الذي تقوم عليه فريضة الزكاة، وقد شهد هذا المحور تطوراً عظيماً يظهر ذلك من خلال المقارنة لفترة سنوات التطوع وسنوات الإلزام، فكانت حصيلة الزكاة الكلية للفترة من 1980 - 1989 مبلغ قدره (230.000) جنيه في الوقت الذي بلغت فيه الحصيلة مبلغ قدره (270.000) جنيه في العام 1990 وحده، واستمرت الزكاة في نماء مطرد حتى وصلت سنة 2007 (357.141.183) جنيه حيث تضاعفت (1322) ضعفاً عن العام 1990.

لقد عمل ديوان الزكاة على أخذ الزكاة في الأموال المعروفة وهي ستة:

1- النقدين الذهب والفضة؛

2- الزروع والثمار؛

3- الأنعام؛

4- عروض التجارة؛

5- المعادن؛

6- الركاز؛

بالإضافة إلى المستحدثات مثل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، كما أضاف زكاة المستغلات، والمال المستفاد، والمهن الحرة.

إن تنوع واختلاف الأموال الخاضعة للزكاة (عروض التجارة، والزروع والثمار والأنعام من إبل وأبقار وأغنام وقد تتوسع فتشمل الأسماك والصيد... والمال المستفاد من مرتبات وأجور، ومهن حرة، والمستغلات وبيع العقارات والمنقولات وكذلك وسائل المواصلات المختلفة من شاحنات وحافلات وعربات النقل الكبيرة والصغيرة... الخ والقائمة تطول). فيستوجب وضع سياسات وإجراءات منفصلة لكل نوع من هذه الأموال. وليستوفي الديوان هذا الشرط عمل على وضع مرشد (أدلة) عملية لكل نوع من هذه الأموال وقد يجمع بعضها في مرشد واحد مثل مرشد زكاة المال المستفاد الذي يحتوي على مجموعة من الأموال منها المرتبات والأجور، المهن الحرة، المستغلات، بيع الأصول... ، (التجاني عبد القادر أحمد، 2016)

أ. زكاة الزروع: كان يتبع الديوان أسلوب التحصيل عبر أسواق المحاصيل وتأخذ الزكاة من الكمية المرحلة إلى الأسواق*، ونسبة للمشاكل والصعوبات المتمثلة في ارتفاع تكلفة التحصيل، عدل الديوان عن أخذ الزكاة من أسواق المحاصيل إلى الجباية بواسطة عاملي الزكاة مباشرة من المزارع بعد الحصاد.

ب. زكاة عروض التجارة: يتم تحصيل زكاة عروض التجارة في السودان عن طريق البيان الزكوي الذي يقدمه دافع الزكاة لإدارة الزكاة، وتقوم الإدارة بتدقيق هذا البيان ومراجعته، وإن لم تقبل الإدارة هذا البيان تلجأ إلى التقدير الجزافي.

ج. زكاة الرواتب والأجور: نصت اللوائح التنفيذية لقانون الزكاة على أن يتم حجزها كالضريبة على الرواتب من قبل الجهات الرسمية التي تقوم بدفع الرواتب والأجور لموظفيها وعمالها، ويتم تحديد قيمتها من قبل لجنة الفتوى بديوان الزكاة، وتقوم الجهات الدافعة للرواتب والأجور بدفع الزكاة إلى ديوان الزكاة مباشرة. (بودلال علي، بوكليخة بومدين، 2013)

والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016)

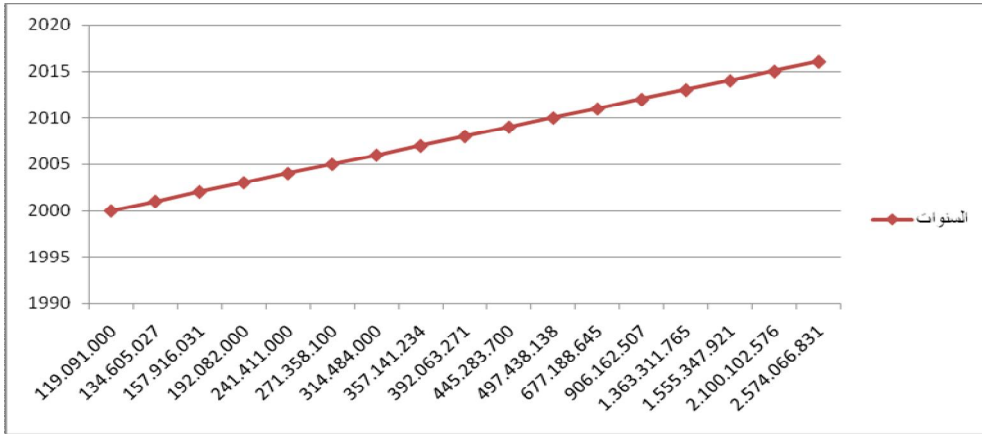
الجدول رقم (05): تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016) جنيه س

السنة	الزروع	الأعلاف	عروض التجارة	المال المستفاد	الدين الحرة	المستغلات	المعادن	أخرى	المجموع
2000	53,616,000	11,786,000	30,081,000	19,239,000	682,000,000	3,681,000			119,091,000
2001	59,718,000	11,728,000	36,169,000	21,101,000	931	4,938,000			134,605,027
2002	62,571,000	14,217,000	50,878,000	23,097,000	1,075	6,078,000			157,916,031
2003	79,825,000	14,254,000	69,938,000	19,491,000	1,085	7,489,000			192,082,000
2004	109,090,000	16,501,000	84,964,000	20,567,000	1,315	8,974,000			241,411,000
2005	115,120,400	19,100,500	103,074,000	19,313,000	1,963,200	12,787,000			271,358,100
2006	124,397,000	22,295,000	133,140,000	17,554,000	2,403,000	14,695,000			314,484,000
2007	121,368,848	22,924,664	178,407,265	16,478,833	2,745,120	15,216,450			357,141,234
2008	125,745,166	24,431,368	204,693,449	18,680,398	2,904,613	15,608,277			392,063,271
2009	147,256,385	24,020,737	232,985,014	22,663,007	3,275,241	15,083,317			445,283,700
2010	151,360,216	27,982,549	274,849,211	20,422,158	3,644,945	19,179,089			497,438,138
2011	208,417,360	39,384,117	295,760,853	24,371,740	4,230,566	20,471,932			677,188,645
2012	362,089,534	64,189,690	318,638,084	35,790,165	4,734,284	22,358,90			906,162,507
2013	597,393,581	104,686,803	396,229,175	50,879,662	6,679,146	30,891,828	11,874,667		1,363,311,765
2014	768,620,224	127,346,396	525,872,581	67,469,729	9,387,464	37,870,220	18,142,837	638,471	1,555,347,921
2015	1,058,320,310	132,012,028	735,719,907	85,520,713	12,108,755	43,619,790	32,801,074		2,100,102,576
2016	1,203,614,434	164,702,933	911,974,582	135,115,949	16,382,432	54,060,777	87,778,039	437,686	2,574,066,831

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير ديوان الزكاة السوداني السنوية.

يتبين لنا من الجدول أن حصيلة الزكاة في السودان ...، وأن نسبة متوسط نمو الحصيلة قدر بـ (15,4%) محققة أعلى نسبة نمو سنة 2004م بـ (25,8%) و أدنى نسبة نمو سنة 2010م بـ (09%)، وهذا ما يؤكد محنى تطور حصيلة الزكاة في السودان التالي:

الشكل (04): منحنى تطور حصيلة الزكاة في السودان



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

أما بالنسبة إلى مدى مساهمة كل وعاء في الحصيلة النهائية للزكاة، فبيئنا لنا الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07): مساهمة الأوعية المختلفة للزكاة في الحصيلة الكلية للفترة (2000-2016)

نسبة مؤية

البيان	الزروع	الأنعام	عروض التجارة	المال المستفاد	المهن الحرة	المستغلات	المعادن	أخرى	المجموع
2000	45	9,9	25,3	16,2	0,6	3			100
2001	44,4	8,7	26,9	15,7	0,7	3,6			100
2002	39,6	9	32,2	14,6	0,7	3,9			100
2003	41,6	7,4	36,4	10,1	0,6	3,9			100
2004	45,2	6,8	35,2	8,5	0,6	3,7			100
2005	42,4	7	38	7,1	0,7	4,8			100
2006	39,6	7,1	42,3	5,6	0,7	4,7			100
2007	34	6,4	50	4,6	0,8	4,2			100
2008	32,1	6,2	52,2	4,8	0,7	4			100
2009	33,1	5,4	52,3	5,1	0,7	3,4			100
2010	30,4	5,6	55,3	4,1	0,7	3,9			100
2011	35.2	6.6	49.9	1.4	0.7	3.5			100

100	2,8	0,6	4,4	39,4	7,9	44,8	2012
100	0,5	2,6	0,5	4,1	33,8	8,7	2013
100	0,04	1,2	2,4	0,6	4,3	33,8	2014
100	1,6	2,1	0,6	4,1	35	6,3	2015
100	0,02	3,4	2,1	0,6	5,2	35,4	2016

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني.

يتضح من الجدول أن زكاة عروض التجارة في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الحصيلة الكلية للزكاة، حيث تتراوح نسبة مساهمتها في الحصيلة الكلية للزكاة بين (25.3%) و(55.3%)، تليها زكاة الزروع محققة نسبة مابين (30.4%) و(50.4%) من الحصيلة الكلية للزكاة، كون زكاة الزروع مال ظاهر ويخرج يوم حسابه، بعدها زكاة المال المستفاد يتناقص من نسبة (16.2%) إلى نسبة (4.1%) كونه يقطع من الأصل، وهذا التناقص ربما يرجع إلى انخفاض أسعار المحروقات الذي أثر سلبا إلى الاقتصاد وبالتالي على العمالة. ثم تأتي زكاة الأنعام بنسبة تتأرجح بين (6,2%) و(9.9%) وهي نسبة بسيطة خاصة وأن الثروة الحيوانية تمثل كما هائلا في السودان، تأتي بعدها زكاة المال المستغلات بنسبة تتراوح بين (2,1%) و(4.8%)، تليها زكاة المهن الحرة بنسب ضئيلة تقدر بـ (0,7%) في المتوسط.

طرق توزيع الزكاة:

يلتزم ديوان الزكاة السوداني بالتمسك بأحكام الشريعة من خلال تبويب إنفاق أموال الزكاة على المصارف الشرعية الثمانية بخلاف مؤسسات الزكاة الأخرى، ويتم التوزيع سواء عن طريق حاكم الإقليم أو عن طريق التوزيع المباشر عن طريق إدارة الزكاة، ويسعى ديوان الزكاة إلى توزيع حصيلة الزكاة بصورة تساهم في معالجة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من خلال دائرة تخطيط المصارف. (بودلال علي، بوكليخة بومدين، المرجع السابق)

قبل بداية كل عام تحدد نسب التوزيع بين المصارف المختلفة للزكاة بالإضافة إلى الصرف الإداري إلى مرجعيات محددة أهمها الخطة التي أقرها الديوان وإبراز التطبيقات العملية، بالإضافة إلى توجيهات وقرارات المجلس الوطني ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى لأمناء الزكاة ومجالس أمناء الزكاة بالولايات ومداولات الاجتماعات الدورية لأمناء الزكاة بالولايات، وكذلك القوانين واللوائح والمستجدات الاقتصادية وتقارير الأداء الفعلي.

كما تستند توجهات الأمانة العامة لديوان الزكاة إلى مراعاة انعكاسات الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية ليس على المستوى المحلي ولكن كذلك على المستوى الإقليمي والعالمي. (التجاني عبد القادر أحمد، 2016)

ويوضح الجدول التالي التوزيع الفعلي لحصيلة الزكاة بين المصارف المختلفة والصرف الإداري للفترة (2000-2016):

الجدول رقم (08): التوزيع الفعلي لحصيلة الزكاة بين المصارف المختلفة والصرف الإداري للفترة (2000-2016):
جنه سوداني

السنة	الغفران والمسكن	الغفران	الغفران	ابن السيل	المصارف	في سيل الله	الغفران عليها	الصرف الإداري	المجموع
الدعوى									
2000	54,567,000	1,405,000	1,405,000	1,411,000	20,878,000	00	20,091,000	16,554,000	114,906,000
2001	64,290,000	5,166,000	5,166,000	1,449,000	6,971,000	12,196,000	21,936,000	10,784,000	122,792,000
2002	76,042,000	7,098,000	7,098,000	1,078,000	3,998,000	13,433,000	24,392,000	13,498,000	139,539,563
2003	96,624,000	7,232,000	7,232,000	1,140,000	3,933,000	10,213,000	26,171,000	14,973,000	160,832,000
2004	134,369,000	11,359,000	11,359,000	802,000	9,321,000	10,625,000	38,126,000	16,459,000	221,061,000
2005	154,646,000	13,877,000	13,877,000	862,000	14,881,000	8,541,000	38,300,000	18,004,000	249,111,000
2006	187,246,000	11,170,000	11,170,000	967,000	14,331,000	7,615,000	46,823,000	22,076,000	290,228,000
2007	204,689,113	16,642,723	16,642,723	1,188,065	20,678,073	15,869,457	49,648,064	21,038,381	329,753,876
2008	244,994,667	13,76,304	13,76,304	952,504	18,492,172	14,515,967	54,951,594	19,094,310	366,277,518
2009	293,802,177	13,023,270	13,023,270	972,937	27,395,428	14,284,881	55,841,356	23,044,999	428,365,048
2010	330,960,232	12,976,371	12,976,371	1,315,969	27,495,290	11,455,144	72,099,597	22,857,680	479,161,731
2011	434,059,766	20,417,721	20,417,721	1,648,103	28,953,072	13,707,284	75,485,183	23,468,268	592,545,366
2012	504,064,401	24,864,554	24,864,554	2,242,784	32,588,189	19,548,986	104,787,376	30,442,129	753,900,602
2013	834,952,968	47,774,246	47,774,246	3,799,893	56,775,106	35,228,829	190,943,503	71,035,112	1,240,509,660
2014	901,990,457,6	49,807,808	49,807,808	5,538,861	56,282,611	34,740,419	239,045,122	83,403,622	1,420,808,861
2015	1,326,891,106	65,801,496	65,801,496	6,748,014	22,087,283	37,151,435	343,852,556	85,018,489	1,889,299,761
2016	1,628,408,761	79,581,383	79,581,383	9,011,354	89,262,055	39,238,420	381,991,585	120,598,757	2,348,092,314

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي بين المصارف المختلفة والصرف الإداري لحصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016):

الجدول رقم (09): التوزيع النسبي بين المصارف المختلفة والصرف الإداري لحصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016) نسبة مئوية

السنوات	الفقراء والمساكين	الغارمين	ابن السبيل	المصارف الدعوية	في سبيل الله	العاملين عليها	الصرف الإداري	المجموع
2000	47,5	1,2	18,2	1,2	0	17,5	14,4	100
2001	52,4	4,2	1,2	5,7	9,9	17,8	8,8	100
2002	54,4	5,1	0,8	2,9	9,6	17,5	9,7	100
2003	60,1	4,5	0,7	2,4	6,4	16,6	9,3	100
2004	60,8	5,1	0,4	4,2	4,8	17,2	7,5	100
2005	62,1	5,6	0,3	6	3,4	15,4	7,2	100
2006	64,5	3,8	0,3	4,9	2,6	16,2	7,7	100
2007	62,1	5	0,4	6,3	4,8	15	6,4	100
2008	66,9	3,6	0,3	5	4	15	5,2	100
2009	68,6	3	0,2	6,4	3,3	13	5,5	100
2010	69,1	2,7	0,3	5,7	2,4	15	4,8	100
2011	73,2	3,4	0,3	4,1	2,3	12,7	4	100
2012	70,2	3,5	0,3	4,5	2,7	14,6	4,2	100
2013	67,3	3,9	0,3	4,6	2,8	15,4	5,7	100
2014	71	4	0,5	3	2	15	4,5	100
2015	70,2	3,5	0,4	1,2	2	18,2	4,5	100
2016	71	4	0,5	3	2	15	4,5	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني

يبين لنا الجدول المفاضلة بين المصارف بما تقتضيه مصلحة المجتمع ذلك حيث دفعت حدة الفقر في السودان إلى زيادة نسبة سهم الفقراء فنجد أن هذه الفئة تحوز على أكبر نسبة في كل سنة ، حيث انتقلت من نسبة (47,5%) سنة 2000 كحد أدنى إلى نسبة (73,2%) سنة 2011 كحد أقصى، وهذا دليل على الاهتمام الكبير الذي يليه الديوان لفئة الفقراء و المساكين وهدفه من وراء ذلك هو محاربة الفقر، و يأتي بعدها مصرف العاملين عليها بنسبة تتراوح بين (13%) و (18,2%) من إجمالي الصرف، ثم تأتي المصارف الإدارية بنسبة (6,7%) في المتوسط، يليها مصرف في سبيل الله، ومصرف المؤلفة قلوبهم و في الرقاب (المصارف الدعوية) ومصرف الغارمين بنسب متقاربة تتراوح بين نسبة (1,2%) و(9,9%)، ثم يأتي مصرف ابن السبيل بنسب ضعيفة.

المقارنة بين مساهمة الزكاة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من السودان والجزائر:

الجدول رقم (10): نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوداني مليون دولار	37390	36390	46530	58030	54630	67000
الحصيلة الكلية للزكاة في السودان	271.358.100	314.484.000	357.141.234	392.063.271	445.283.700	497.438.138
سعر صرف دولار/جنيه	2.5	2.17	2.01	2.19	2.32	2.37
قيمة الزكاة في السودان بملايين الجنيهات	108.54	144.92	177.68	179.02	191.93	209.89
نسبة الزكاة /الناتج المحلي إ.ج السوداني	0.29	0.4	0.38	0.31	0.35	0.31

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا تقارير البنك العالمي، وتقارير ديوان الزكاة السوداني.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان تتراوح ما بين 30 و40 وهي نسبة معتبرة، ولهذا فالزكاة في السودان ذات فعالية كبيرة على جميع جوانب حياة المجتمع السوداني.

الجدول رقم (11): نسبة الزكاة في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري مليون دولار	103200	117200	135800	171000	138100	162000
الحصيلة الكلية للزكاة في الجزائر دينار جزائري	508.656.552	686.440.187	732.514.125	654.124.964	936.665.237	899.192.809
سعر صرف دولار/دينار	73.37	72.65	69.36	64.58	72.64	74.32
قيمة الزكاة في الجزائر بملايين الجنيهات	6.93	9.45	10.56	10.13	12.89	12.1
نسبة الزكاة /الناتج المحلي إ.ج الجزائري	0.000067	0.000081	0.000078	0.000059	0.000093	0.000075
نسبة الزكاة في السودان/إ.ج	4328	4938	4871	5254	3763	4133

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا تقارير البنك العالمي، ووكالة andi في الجزائر ومعطيات الزكاة السابقة لصندوق الزكاة الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لا تصل إلى نسبة (1) من 10000 في أقصى قيمها، وهذا ما يجعل الزكاة في الجزائر، ضعيفة الأثر على حياة المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

تبين لنا من الدراسة مدى أهمية الزكاة وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحسين أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والعمل على إنمائها، وكذا معالجتها للمشكلات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وتوطيد التكافل فيما بينهم وتخفيف الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمعات الإسلامية. حيث يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- أن للزكاة آثار إيجابية مباشرة على كل من الاستهلاك والاستثمار والادخار وإعادة توزيع الدخل وغيرها من متغيرات الاقتصاد؛
- 2- كما للزكاة آثار إيجابية غير مباشرة - وبتأثيرها على المتغيرات الأساسية السابقة الذكر - تتعدى إلى متغيرات أخرى بفعل المضاعف، وهذا بتأثيرها على تحسين مستويات التشغيل وتخصيص الموارد وغيرها؛
- 3- تساهم الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر والتضخم والتفاوت بين طبقات المجتمع... الخ، والتخفيف من وطأت هذه المشكلات على المجتمعات الإسلامية إذا التزمت هذه الأخيرة بتطبيق نظام الزكاة حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية في كل من نصوص القرآن الكريم والتوجيهات النبوية؛
- 4- أن تجربة صندوق الزكاة في الجزائر رغم حداثتها إلا أن الإحصائيات بينت أن هناك تأثير ملحوظ ومساهمات قيّمة لهذه المؤسسة وأن هذا التأثير في تمام متسارع، لكن إذا قورن بتأثير ديوان الزكاة في السودان، فنجد ضعيفا جدا. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات عمل صندوق الزكاة في الجزائر، وتطويره حتى يرقى لتأدية الدور المنوط به في الشريعة الإسلامية.

المقترحات:

- 1- إقامة الآليات المؤسسية وإتباع الأسس التشريعية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي لصندوق الزكاة في المجتمع الجزائري؛
- 2- تكوين بطاقة وطنية وبنك معلومات حول الأوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة لمختلف المناطق بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة وهذا من أجل ترشيد طرق توزيع الزكاة واستثمار أموالها.
- 3- توسيع دور صندوق الزكاة على مستوى تعبئة الموارد الزكوية المستحدثة، وعلى مستوى طرق توزيعها.

الهوامش:

¹ تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة مع موظفي صندوق الزكاة.

المراجع:

القرآن الكريم.

أحمد محمد أحمد أبو طه، "الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي وإعادة توزيع الدخل"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2014.

الموسوعة الفقهية، مادة زكاة، المجلد 23.

محمد أحمد السريتي، "دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية، دراسة اقتصادية إسلامية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

منذر قحف، "اقتصاديات الزكاة"، كتاب مطالعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، ردمك، جدة، الطبعة الأولى 1997.

يوسف القرضاوي، "الزكاة: دورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها"، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2006.

الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية : www.marwakf-dz.org تاريخ التحميل 2017/11/09.

معزوز، لقمان، " دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية - تحليلية لتجربة الجزائر -"، جامعة الشلف، الجزائر.

مسعودي زكريا، حميدانو صالح وزلاسي رياض: (18-19 أفريل 2012)، "دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: إستراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 18-19.

فرحي محمد وبوسبعين تسعديت، (د.ت)، أثر الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي للزكاة على الطلب الكلي مع الإشارة إلى حالة بعض الدول الإسلامية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول تشيير أموال الزكاة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

نصر الدين فضل المولا محمد (د ت)، "تجربة ديوان الزكاة"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ورشة العمل الاقليمية حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، تم الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني لديوان الزكاة السوداني بتاريخ 1018/08/31.

عبد المنعم محمد الطيب: "تقيم تجربة التمويل الأصغر في السودان 2000-2010"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، 18-20 ديسمبر 2011، قطر.

محمد عبد الحميد محمد فرحان، "مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دراسة تطبيقية"، دار الحامد للنشر، الأردن، 2010.

الأمين علي علوة، التجربة السودانية في الجباية"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الورشة الوطنية لتطوير مناهج فقه الزكاة في التعليم العام والجامعي، 15-16 أكتوبر 2011.

التجاني عبد القادر أحمد، " إجراءات تحصيل الزكاة"، مداخلة ضمن الدورة التكوينية الإقليمية العربية لقيادات الزكاة، الترتيبات الفنية والتنظيمية لتحصيل الزكاة، 17-21 أفريل 2016.

بودلال علي، بوكليخة بومدين، "الزكاة ودورها في تحقيق التنمية دراسة مقارنة بين السودان والجزائر"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى سفاقس، للمالية الاسلامية، جوان 2013.